



أن هذه الصحيفة تحتوي على حوادث سياسية ومحلية وتجارة

ثمن ثمرات الفنون

١٢	بيروت ولبنان عن سنة واحدة	فرنك
٨	. عن ستة أشهر	
١٥	في سائر الممالك المحروسة مع أجره البريد	
٩	. عن ستة أشهر	
١٨	في جميع المحلات السائرة مع أجره البريد	
١١	. عن ستة أشهر	
٦	في أقطار الهند مع أجره البريد عن ستة أشهر روبيه	

ويمكن الحصول على ثمرات الفنون في الأماكن التي ليس بها وكلاء بإرسال حوالة إلى مديرها أو بإرسال طوابع البوسطة على قدر مدة الاشتراك

إن ثمرات الفنون تنشر مرة في الأسبوع فمن أرادها فليطلبها من مطبعة جمعية الفنون في بيروت الكائنة في سوق النجار الفوقاني على طريق باب الدركاء. وفي الجهات من الوكلاء الذين تذكر أسماؤهم في آخر الصحيفة عند وجود محل

قيمة الاشتراك تدفع سلفاً

ثمن كل نسخة من ثمرات الفنون قرش ونصف التحارير التي ترسل إلى إدارة الثمرات يقتضي أن تكون خالصة أجره البريد ولا يصير إرجاع الرسائل لأصحابها سواء طبعت أو لم تطبع

بيروت يوم الإثنين في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٠٣

الموافق في ٢٢ و ١٠ شباط سنة ١٨٨٦

(ذكرى)

المرجو من حضرات الذين لم ينفدونا قيمة الاشتراك أن يتكرموا بذلك فقد صرنا في الشهر الرابع من السنة الثانية عشرة ولم نسدّد الحسابات التي قبلها والرجاء من أولي الفضل أن لا يشغلونا بنقل الحسابات من سنة إلى غيرها.

(إجمال)

ما زالت مسألة البلقان شغلاً شاعراً للأفكار وإن تدرّجت في بعض أجزائها إلى ما يقرب من الحل فإن التسوية العثمانية البلغارية تصادق عليها جميع الدول العظيمة إلا الروسية فإنها متصعبة فيها ولا ريب أن سياسة الروسية في هذه المسألة كانت سريعة التقلب بما يدعو إلى الاستغراب كثيراً فإنها هي التي ابتدأت باستتار الثورة البلغارية والتسخط على الأمير والتمسك بوجوب إعادة القديم ومن العجيب المستغرب أن نراها الآن شادة لأزر البلغار تطلب لهم الاتحاد التام منفردة عن جميع الدول في معارضة التسوية المذكورة ولكن الدول جميعاً ولا سيما ألمانيا يسعين الآن لدى القيصر في تحويله عن هذا العزم والمرجح المأمول أن تجلو المخابرة عن قبول موافقة الروسية أيضاً وحينئذ يلتئم مؤتمر للسفر في الأستانة للمصادقة عليها رسمياً ويكون قد انتهى الركن الأساسي لمسألة البلقان.

فيبقى علينا أن نعلم ما يكون من السرب واليونان فإن الأخبار التلغرافية الناطقة بتجهيزات السرب العسكرية واستدعاء المحافظ إلى حمل السلاح ثم مقابلة البلغار هذه الاستعدادات بمثلها ومعاودة استدعاء الجيوش المنصرفه في البلغار والروم اثلي مع ما هو معلوم من أحوال مالية الحكومتين لا يؤملنا بالوصول إلى سلام قريب بينهما في بخارست وإن طنطن بذلك البرق ولكن هل ترضى أوروبا بإعادة انقاد النار في البلقان وإن اتقدت النار فهل تأمن روسيا والنمسا من تطاير شررها إليهما وهل تسمح الدول بإجازة القتال إن ظواهر الأحوال لا تدل على ذلك ولكن ضعف أوروبا عن إنفاذ كلمتها في الأيام الأخيرة وعدم وقوفها عند أقوالها يخيفنا من مصير الأحوال عن غير إرادتها إلى نتائج لا ترضاها ولنا شاهد من الحرب الأخيرة بين السرب والبلغار فأين أعمال النمسا عند دخول البلغار إلى بروت من أقوالها للسرب قبل الحرب إنها لا تسمح بتكدير السلام وأنها إذا شهرت القتال تتحمل مسؤوليته وتعرض بنفسها لجميع نتائجه وأخطاره ولا تتأمل منها مساعدة على الإطلاق أما كان من الأليق بدولة كالنمسا صيانة للشرف وغبطة للحكومات الصغيرة وغيره على السلام في المستقبل أن تقف عند كلامها ولا تتبادر لإنجاد السرب بكل هذه الشدة وتتهدّد الأمير البلغاري بمصادفة العسكر النمساوي في وجهه ولكن هذا الإخلاف بالوعد من قبل النمسا وغيرها هو الذي شجّع السرب على معاودة جمع العساكر ومحاولة تجديد القتال بالرغم عن إرادة

أروبا وحمل اليونان على الاستخفاف بتهديدات الممالك العظيمة المتعلقة بصرف العساكر فأروبا الآن ساقطة الكلمة والنفوذ عند ممالك البلقان وذبها في ذلك زيادة الحلم وعمائتها في التشجيع وعلى كل فالأمل أن يكون لرجال الحكومات من هفوات الماضي مثالات صالحة للمستقبل وأن تصيب في إزالة الغيوم الكدرة من أفلاك السياسة فتسطع في العالم أنوار السلام المديد المحتاج إليه الوجود. والأنظار بكليتها الآن متجهة نحو الوزارة الإنكليزية الحرة والذي نعلمه من سياستها في البلقان أنها مطردة السير بمقتضى سياسة اللورد سالسبوري لجهة الممانعة في إجراء الحرب من قبل اليونان والرجاء أن تحقق آمال الناس فيها وتقوم بمواعيدها لجهة الجلاء عن القطر المصري فيعود ذلك القطر لأهله وأصحابه فقد كفاه إلى الآن ما أنزلت به الإنكليز من المحن والنوائب وهو في حاجة كغيره من أقطار العالم إلى الراحة والسلام.

الأخبار التلغرافية

الأستانة في ١١ شباط، أخذ الباب العالي والدول في مخابرة دولة الروسية بخصوص المسألة العثمانية البلغارية وإذا أثمرت المخابرة المذكورة يعقد مؤتمر السفراء للتصديق على هذه التسوية.

لندرا، في التيمس إن الدولة العلية سألت السرب لإيضاح عن تجهيزها. شاع عقد المحالفة بين اليونان والسرب.

نشرت جريدة الدالي كرونكل عن رسالة من الأستانة أنه رفع إلى الباب العالي رسمياً أن ليس من نية اليونان إجراء العدوان مع الدولة العلية.

قالت الجريدة المذكورة ومع ذلك رفضت اليونان ترك السلاح.

لندرا في ١٢ منه، قد زال الرعب (بسبب ما حصل من الاعتداء والنهب) على أن الاحتياطات لم يزل معمولاً بها. ما زال اللورد روزبري (ناظر الخارجية) يعمل بخطة اللورد سالسبوري بالنظر إلى إمارات البلقان واليونان.

تيراً السار شارل ذلك من دعوى الطلاق.

بخارست، صدق المرخصون على البند الأول من عقد الصلح.

أبلغت إمارة البلغار الدول أن استعدادات السرب الحربية أوجبت استدعاء العساكر البلغارية إلى تحت السلاح.

لندرا، بدت القلاقل في لاشستر وكسر الهائجون زجاج النوافذ.

ومنها في ١٣، نشر الستندارد رسالة برقية تفيد أنه بالنظر إلى نفوذ ألمانيا لا تلبث أن ترضى روسية بالتسوية العثمانية البلغارية.

عرض المستر سلدس ناظر الداخلية الإنكليزية تشكيل

لجنة تبحث عن أصل حركة الهياج وعن حبوط مساعي الضابط.

الهياج الذي حصل في لاشستر أوجب كسر زجاج النوافذ وتخريب أدوات المعامل لكن عززت الضابطة بما في ضابطة المدن المجاورة وددت شمل الناشرين وقبضت على كثيرين.

في التيمس عن رسالة برقية أن الملك ميلان عزم على إبرام عقد الصلح.

(محمدة تذكر)

قرأنا في جريدة الفرات أن أمانة الويركو الجلييلة قررت أن يعين لكتاب الويركو الذين دخلوا تحت السلاح من عساكر الرديف وكلاء مؤقتون وعند عودهم إلى أوطانهم تعاد إليهم وظائفهم وأن يكون راتب المأمورية نصفه للوكيل والنصف الآخر لعائلة المأمور الموجود تحت السلاح اهـ. ونحن نبتهل إلى الله تعالى بدوام تأييد الدولة العلية العثمانية وحفظ سيدنا ومولانا الخليفة الأعظم.

عاد مع البابور النمساوي سعادتلو محمد باشا اليوسف متصرف لواء عكاء الأفخم وقد أفادنا أن نعلن شكره وامتنانه إلى أهل الوجاهة والفضل لما أنه لم تساعده الفرصة على القيام بواجب حضراتهم.

بلغنا أن حكومة لبنان الجلييلة منعت دخول السلاح إلى الجبل وأصدرت الأوامر بذلك إلى المراكز بالتشديد.

عادت جريدة الاعتدال العربية المطبوعة في دار السعادة العلية إلى الظهور بعد الاحتجاب فسررنا بلقياها وقد علمنا مما نشرته أن الباعث لاحتجاجها مسألة حقوقية انقضت أمرها على موجب العدل فنقدم إلى جناب رفيقنا التهنته بذلك.

جاء في جريدة الاعتدال

ألغيت جريدة (الاسترن اكسبرس) إلغاءً كلياً بأمر نظارة الداخلية.

صدرت الإرادة السنوية بتخصيص ثلاثين ألف غرش شهري إلى حضرة دولتو أبهتلو سعيد باشا الصدر الأعظم سابقاً.

لم يحضر البابور النمساوي المعتاد حضوره في مثل هذا اليوم (الاثنين) من الإسكندرية ولذلك حرماناً من الأخبار التلغرافية الأخيرة.

(من أساء إلى نفسه لم يتوقع منه جميل)

أحسن العمل الذي تنتقيه لنفسك، وتزاوله لإزالة بؤسك، فاعمل لها الخير، ونحها عن كل ضير، وأورد لها موارد عذبة، واحملها على الذل ولا تكرهها على الصعبة، وكن قائداً لها على ما يحمده أثره ويطيب مورده ومصدره، ومرّنها على صالح العمل، وما لا يكون به في الدين خجل، وما يرقى بها إلى المعالي درجات، وما تقطع به من المقاصد عفيات، وعرفها بكل فعل حسن، لم ينحرف

عن سنن السنن وحلها بحلية تزين في الدين، وتشرف بها في مصاف المصلين، واربأ بها أن تسوم في رياض الجهالة، وأن ترود في موارد ضلالة، فتقع في موبقات الأعمال، وتستحيل حالها إلى شرّ حال، وجنّبها صحبة من ساء خلقه، وإن حسن في مرآك خلقه، فتسري إليها قبيح أخلاقه، وما عرف به من خلاقه، حيث يعديها بطبعه الكثيف وإن لم نقل بالعدوى فيهوي، بها في كل منكر اتباعاً لما يهوى، وهيهات أن تسلم من صحبة الردي، وأن تنكب عن ضلاله إلى ما به تهتدي، فإن داء الجهل أعدى من الجرب، يتخطى بصاحبه ليوقعه في مواقع الريب، ولا ترد ورده الوبي، وإن استمرت منهله، وأسغت نهله وعلله، فقد يدركك الشرّ، ويستحيل برده في فؤادك إلى الحرق، فزُب غصّة حدثت بالبارد العذب، ورُب كدر جاء من صافٍ فأحدث الهم والكرب، فأحسن أعمالك بالإحسان إلى نفسك، وكن في عملك لها في يومك أحسن منه في أمسك، وكن على الهمة في كل خصلة مهمة، واهتم بإنقاذ نفسك من الهلكات، وأعل بها أن تهوى من سوء العمل في الدركات، فالنفس نفيسة، تخدمها الأعضاء الرئيسة، فاشفق من المكروه عليها، فلا يخلص بسوء عملك إليها، وجنّبها ما تستحلي مذاقته وعقبه تمر، ويسيء في الآخر وإن كان في أوله يسر، فلا يوصف بحسن ما يعقب ما يستقبح، وقد أغلق في وجهه باب النجاح من كان بالمعاصي استفتح، لكن لا تطع النفس إذا كلفتك العقوق، وأرادت منك ما هو أعر من بيض الأنوق، وحملتك على ارتكاب الأمور الصعاب، التي لا تربح بضاعتها في الآخرة ويتكسر بها عليك الحساب، وإن أغرتك على لذاتها، وتشهت إليك بشهواتها، وغرّك بارتكابها الشيطان، فحسن لك الفسوق والعصيان، واتهمها إذا مخّصاك النصح، ووعداك على تجارتك بالربح، وأبرز لك الدينار بزينة معشوق، يشوق بحسنه العاشق إلى التهافت على محبته ويسوق، فأنبذ طاعة النفس بذلك ظهرياً، وعدّها شيئاً فرياً، ولا تقع في منكر تتعرف به في طاعتها، وتخرج به عن طريق السنّة وجماعتها، وإن سوّلت لك أن في ذلك غاية الإحسان إليها، وأنه يسعد حظها ويدفع الهم الذي تحامل عليها فإنك إذا كنت إلى إجابتها أسرع من نكاح أم خارجة، ونزعت إليها أشد من نزع الروح الخارجة، كنت أسأت إليها بذلك العمل، وجنيت ما به تقف بين يدي الكريم في موقف خجل، فإن طاعتها بما يخالف الملك الديان، يباين أن يوصف بإحسان، بل هو إساءة لها بالعدم، ومجازة لما بيّناه بالحد، وتعرض إلى ما يوقعها في النزاع الأليم، ويقودها إلى سواء الجحيم، والنفس من طبعها اتباع شهواتها، والانقياد إلى ما كان من لذتها، وأن تتطلع إلى زهرة الدنيا النضرة وبهجتها التي تروق في عين الرجل والمره، وأن تؤثر عرض ما يفنى على جوهر ما يبقى، وأن تسعد حظاً في هذه الدنيا وإن كانت في الآخرة تشقى، لكن إذا تركت وهواها، فتردت بما يكون به رداها، أما إذا زمت من التقوى بزمام، وأخذ بها عن موبقات الآثام، ورد جماعها أن تسوم في مرعى وبيل، ومنع سراحها أن يسرح في قبيح وإن كان بوصف الجميل، انقادت إلى الطاعة، وانتظمت في سلك الجماعة، وكان ذلك إليها غاية الإحسان، وغلب على طبعها ما كان من تطبع الإنسان، وقوي العقل على مغالبة أمرها، وتخلص مما يصم من داء عرها، وكانت به أبية، طلعتها بنوره سنية، فكان ربّها --- لكل فعل جميل، ومورد عرف يورد للدقيق والجليل، أما من أساء إلى النفس بارتكاب الشهوات، واكتساب ما يسؤها من السيئات فلا يرجى به نفع، وقد تجافى خلقه عن الوضع، وتحاماه لقصد المعروف كل خليل، ومن أساء إلى نفسه لم يتوقع منه جميل.

لنفسك أحسن في ارتياد محاسن

تذودك عن مرعى يسؤ وبيل

واشفق عليها أن تلم بما به

يكون مراد النفس غير جليل

وذدها عن اللذات إن كان ذوقها

يمر لدى الأخرى لكل قبيل

ولا تك ميلاً إلى شهواتها

فتشقى ولا ترجى لكل خليل

ومن ساء أفعالاً إلى النفس لم يكن

ليرجى لصنع في الأنام جميل

(أ-أ)

المسألة المصرية

ذكر مراسل الديبا في الأستانة أن الحظ أسعده بالاطلاع على لائحة نظمت بقلم واحد من كبار المأمورين العثمانيين بخصوص المسألة المصرية ثم أورد اللائحة المذكورة فاخترنا تعريبها بما صورته قال

لدى فحص الأسباب التي قادت وادي النيل إلى الحالة الحاضرة يقتضي التكلم قبل كل شيء عن مدة عشر السنوات التي تبعت فتح خليج السويس أي من تاريخ ١٨٦٩ فإن الرجال (المستلمين زمام السلطة وقتئذ كانوا في أفق الازدهاء ونبع جار من الذهب يتدفق من حولهم بمظاهر البهاء الكاذب فكانوا يعقدون قرضاً فوق قرض بسرعة غريبة وإسرافهم المتجاوز الحدود يدهش الأنظار حتى من نفس أولئك الذين كانوا مشاهدين للهوة التي يحفروها ولا يريدون أن يعترفوا بمشاهدتها (يريد الدائنين) فكانوا يقولون في نفوسهم بعدنا الطوفان ولكن الطوفان كان يقترب بسرعة لأنهم كانوا قد خسروا وبذروا مداخل البلاد ست سنوات بعد أن اغتصبوها من الفلاحين بكثير من الحجج الباطلة وحملوا القطر في ثمان عشرة سنة الذين الثقيل المؤلف من مائة مليون ليرا استرلينية ثم جفت أخيراً منابعهم حيث لم يعد لهم ما يغتصبونه من الفلاح المسكين ولا ما يأخذونه من البنوك المتخوفة ولتتمة البلاء سلمت إدارة مالية البلاد أعني الحيوية المادية للمالك إلى الأجانب الأمر الذي جرّ مصر إلى خسران استقلالها الإداري والعسكري.

ولم ينتظر كثيراً حصول البلاء فإن البناية المتعززة المؤسسة على الديون انهدمت في ٢٦ من حزيران ١٨٧٩ وفي ذلك اليوم تخلّصت البلاد من أولئك الذين كانوا سبباً في خراب ماليتها فبدأت الآمال تتجدد بحق لأن البلاد بالرغم عن نفاذ أموالها وحمل الديون الثقيل الملقى عليها كانت لا تزال تخص نفسها محكومة بأناس من جنس ودين أبناء البلاد محمية بجيشها الخاص المسلم الوطني بظل سيدها الشرعي لا تعدم بذلك شيئاً من الواجبات لتجديد نموها بقوة وسرعة فكان ممكناً أن يؤمل لها بجبل من السعادة والتوفيق يجعلها الولاية الممتازة بكل شيء بين جميع الولايات التي تولف منها السلطنة التابعة لها ولكن تلك الآمال خابت بقساوة والبلايا التي اعتبرت نهاية المصائب التي يمكن انقضاؤها على مصر لم تكن بالحقيقة إلا طلائع لازمة هائلة تهددت وقتئذ وما زالت تتهدد وجود الشعب المصري وعوائده وقوانينه وديانته فإن أناساً من أرباب المطاعم المتطرفة غشوا لجهة نتيجة ميلهم غير الشرعي من أناس كانوا يتلبسون بالوطنية الكاذبة من أرباب الضعف الموجب للأسف وجليوا على مصر مصائب العصيان والفتن التي ما زالت إلى الآن تستغرق نحو ثلثي البلاد وأوقعوها في أشر المصائب التي يمكن أن يصاب بها شعب ما وهو احتلالها بجيش أجنبي.

ثم أخذ يتكلم عن المصائب التي ألمت بالقطر المصري من هذا الاحتلال فقال إن الإنكليز أعلنوا وصولهم بإجراء الخراب فأنزلوا عساكرهم على البقايا المتصاعد منها الدخان مما كان بالأمس مدينة زاهرة وتعدلت الخسائر بمقدار عظيم ومن ذلك الحين أمكن الأهالي أن يدركوا

غربة الفكر المتعلق بجبل السعادة والسلام الذي قيل لهم إنه سيفتح أمامهم ثم عدد وعود الإنكليز وقالوا إن البلاد من الآن وصاعداً أصبحت للمصريين وإن الغاية من الحلول إنما هي ضمانة السلام الداخلي والخارجي المقترض لخير البلاد المحكومة بإدارة نفسها وقال إنهم افتتحوا هوة عظيمة بين هذه الوعودات والحقائق التي أجروها فإنهم حجروا على الإدارة الداخلية بأن ادخلوا في كل دائرة واحدًا أو عدة من الذين لا يعرفون لغة البلاد ولا عوائدها لأنهم أجانب عن أهاليها في الجنس والدين بمعاشات باهظة وأقاموا على جميع الأعمال مراقباً من أرباب السيادة فأصبح لا يمكن مستخدم من المصريين أن يكتب لرئيسه شيئاً إلا ويعرضه من قبل إرساله إلى المأمور الأجنبي ويستحصل على مصادقته ولم يقتصر ذلك على مصر فقط بل امتد إلى جميع ولاياتها وهكذا تجرد المأمورون المصريون من كل استقلال وأنهكتهم مداخلات الأجنبي الدائمة المهينة فأصبحوا كالرجال المستعارين لا يشتغلون إلا كالة فإذا ما عملوا خيراً ادعى به زملاؤهم الأجانب ولا يبقى لهم إلا الاحتقار المجرد عن الشفقة وبحجة الاقتصاد كانوا يعزلون من جهة عدة من صغار المستخدمين إباء العيال بما يرمي بهم إلى الفقر المدقع ثم يستبدلونهم في الحال بأجانب لا يسعهم القيام بخدمات المعزولين بالنظر لجهلهم لغة البلاد واحتياجات الشعب والأغرب أنهم يدفعون لهؤلاء الأجانب إلى ضعفين أو ثلاث أضعاف الرواتب التي كانت تدفع للوطنيين الذين عزلوا بحجة الاقتصاد وتجردوا عن وسائل المعيشة.

وقد سبب إصلاح السجون مصاريف كثيرة لأنها تغيرت بكليتها ولم يفكر الإنكليز قبل ذلك بعدم موافقة إدخال الزي الأوروبي لجهة المأكل والسكن في سجون بلاد حراثها فقراء لا يعرفون الاحتياجات الكثيرة التي يتطلبها سكان البلاد الباردة فترتيب السجون بحسب الزي الأوروبي كان من شأنه أن يحولها إلى أمكنة للراحة لأن الفلاح جعل يعتقد كونها مقرراً مستحسناً لا يحصل عليه إذا داوم المسير باستقامة وصلاح وعليه فكيف نتعجب إذا سمعنا كون السجون ملأى بالمرتكبين وإن قطع الطرق وكان تقريباً مجهولاً في البلاد بدأ ينتشر بما يوجب القلق وإن الأمنية العامة وكان يضرب بها المثل في مصر سائراً إلى الزوال.

ثم انتقل إلى التكلم عن حالة مصر العسكرية فقال بعد نهاية الفصل الأول من احتلال البلاد الديموي أي في الحال بعد نهاية فاجعة تل الكبير المضحكة بأشر المحتلون أدبياً ومادياً في ملاشاة الجيش المصري الذي تجاسر على مقاومتهم فبيعت مدافعه وذخائره وأطلقت عساكره وصرفت ضباطه ولكنهم أبقوا مع ذلك شردمة منه ليكون لهم بذلك حجة لتوظيف بعض منات من الضباط الأجانب الذين وزعت عليهم الرتب والرواتب بطرائق إغراقية مضحكة ولم يخجلوا أن يكلفوا البلاد الخربة بدفع مصاريف جيش الاحتلال وإذا حسبنا المصاريف المذكورة يكون برنامج مصر متحملاً الآن من أجل تلك البقية من الجيش ستمائة ألف ليرا استرلينية وأكثر وهذا المبلغ كان كافيًا قبلاً لأن ينفق على حفظ قوام مجموع الجيش المصري الذي لم يحسن افتتاح السودان فقط بل أحسن فيها المحافظة على الراحة والخير والتمدن.

وفي أواخر سنة ١٨٨٣ ظهرت الثورة في السودان وأسبابها ليست إلا شخصية وإدارة غوردون باشا فإنه لشعائره الإنسانية الموضوعة في غير محلها وأفكاره الحرة زرع في وسط ذلك الشعب بذور الاستقلال والحرية التي بقيت مجهولة منه إلى ذلك الحين وعادت بالشر على زارعا فإنهم حمسوه بمكالمتهم عن حقوقهم الإنسانية ثم أعطوه سلاحاً وبنادق فكانت نتيجة ذلك الثورة ولم يكن حاضرًا تحت اليد لإخمادها إلا بقية الجيش المصري القديم

تحديدها مع مراعاة المراكز الحربية الضرورية للحكومة السلطانية.

أمير الجبل الأسود

ذكر في جرائد البريد أن الأمير نقولا وصل إلى بطرسبورج في ٣ شباط مساء مصحوباً بوكيل الروسية في ستين ووزير ماليته وكان له شأن عظيم فإن الإمبراطور بنفسه انحدر لمقابلته إلى المحطة وعانقه عند نزوله من العربة وكان الإمبراطور مصحوباً بالوزراء والغرانديقة والحاشية العسكرية وحرس الشرف بقيادة الغرانديوق قسطنطين ثم تناول الأمير العشاء مع الإمبراطور وحضر في اليوم الثاني الرقص في قصر الشتاء وقد أحسنت الجرائد الروسية استقباله وتأهلت به ثم بحثت كثيراً في مسألة اتحاد السرب والجبل الأسود تحت حكومة الأمير نقولا المشار إليه.

طرابلس الشام في ١٣ ج ١ سنة ٣٠٣

لجناب الأستاذ الفاضل والعلامة الكامل الشيخ حسين أفندي الجسر قال بعد بالبسملة ما يأتي أعزّه الله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد فيقول الفقير إلى الله تعالى حسين الجسر الطرابلسي

إن المسائل المهمة مسألة تعدد الزوجات وحجاب النساء والطلاق وإني اطلعت في هذا الأثناء على كتاب في الهجين إلى يوحنا ورتبات تعرض فيه للمسألتين الأوليين حيث قال بخصوص الأولى في جميع الممالك أن الذكور أكثر من الإناث بقليل ربما كان حكمة العناية في ذلك النظر إلى زيادة تعرض الذكور لأسباب الموت مما يتأتى من مشاق السفر وأخطار البحر والحرب إلى غير ذلك ويظهر من النسبة أيضاً أن الحكمة الإلهية لم تجهز أكثر من زوجة واحدة للرجل فيكون تعدد الزوجات أمراً مخالفاً لما وضع في الطبيعة اهـ. وفي ذلك التعريض بأخذ الرجل زوجات فوق الواحدة كما هو حكم شريعتنا المطهرة وبأن ذلك خلاف النظام الطبيعي وقال بخصوص الثانية في ذلك الكتاب فليس من العدل ولا الحق أن تحترق الأنثى أو تظلم أو يهمل تعليمها أو يحجر عليها في البيت كما يحجر على الأسير والمسجون لسوء الظن فيها مع أن الرجل أقرب منها إلى الإثم ذلك من عوائد الخشونة إلى آخر ما قال وفيه التعريض بحكم شريعتنا العادلة بالحجاب على النساء والإقامة داخل البيوت فأحببنا أن نبين الحق في ذلك على مقتضى القانون العقلي لما أن المؤلف المذكور لا تقتعه الأحكام الشرعية إذ ليس هو من أهلها فجرينا في سبيل البيان على ما فيه مقنع لكل عاقل فنقول إن المؤلف المذكور حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء وبيان ذلك بعد تسليم تقارب عدد الذكور من عدد الإناث لا يخفى أن الحكمة الإلهية اقتضت توالد النوع الإنساني بين الرجل والمرأة وتكثير أفرادها وبقائها إلى ما شاء الله وإلا لثبت نقيض ذلك وكان واجباً علينا السعي بتقليل التوالد وإعدام البشر بوسائط شتى والواقع خلافه وذلك التوالد يكون بتلقيح الرجل وبزور المرأة ومعلوم أن الرجل تدوم فيه أهلية التلقيح ولو بلغ من العمر مائة سنة وبلوغه ذلك ممكن وجوداً ليس بالنادر حتى قال بعضهم إن الإنسان خلق لأن يعيش المائة إذا لم يعاجله الموت وأما المرأة فحيث أن حملها للجنين ووضعها وإرضاعه تجهد قوتها ولا تطيق ذلك كله إلا في حالة بلوغ جسمها قوته اقتضت الحكمة الإلهية أن يكون استعدادها للتوليد من سن احتلامها إلى سن الخمسين من عمرها ومن هناك حيث تأخذ قوتها الطبيعية بالتأخر قد منع عنها الباربي تعالى أمر الحمل وقطع دم حيضها الذي منه غذاء الجنين وحرمتها تلك البزور لطفاً بها وإحساناً فتكون مدة استعدادها للتوليد مقدار خمس وثلاثين سنة لأنها في الغالب تبلغ الحلم في

المبدد وعندها ضحوا بدون تردد ألوفاً من العساكر والضباط وتركوا للمذابح حاميات مدن عديدة ذهبت فريسة للنهب والحريق وتعطل عدد العساكر والضباط المصريين الذين ذهبوا ضحية لهذه الأغلط التي ذكرناها من ثلاثين إلى الأربعين ألفاً وأخيراً تجاسروا بلا خجل وعرضوا ترك السودان بل تلك الأراضي التي شربت بكل هذه الضحايا والدماء لأن امتلاكها ضروري ولا يستغنى عنه لحفظ سلام وراحة مصر وأعلنوا بصوت عال أنهم لا يريدون السودان وأنهم سيمتنعون عن احتلالها مساً للحقوق الشرعية المقدسة التي هي لصاحب السيادة على هذه البلاد فإن له وحده هذا الحق بإخلائها وكانت نتيجة هذا العمل موجبة للخراب فإن ثورة السودانيين تحولت إلى حرب ديني واتقدت السودان أجمع بالحرب وعندما بدأوا يفهمون الخطأ الذي ارتكبه وجدوا غير قادرين على إيقاف نتائجه.

ثم تعطلت التجارة وأخذت قلة الثقة تزداد تزايد فقراً البلاد وتكدر أهاليها من جميع المراتب تزايداً موجباً للخوف وعند ذلك أجبر الاحتلال الإنكليزي على الاعتراف بعدم اقتداره وجاء بطلب الشفاء للداء من سرير الخلافة العظمى السيد الشرعي لمصر والسودان.

وقد تضمنت الاتفاقية المعقودة في ٢١ من تشرين سنة ١٨٨٥ إرسال معتمدين ساميين مكلفين بتسوية أحوال البلاد الصعبة وأن يهيئوا الوساطة الوحيدة الفعالة لذلك وهي جلاء القوات الأجنبية عن البلاد وبعد ذهاب المأمور الإنكليزي بأسابيع تبعه المعتمد العثماني دولتو مختار باشا الغازي فقبول بمزيد الاحتراف ومظاهر الميل شديد من شعب يعتقد كونه المخلص المنتظر مجيئه بفروغ صبر فكل مجرد عن الغرض ينضم بالاشترار إلى رغانب الشعب المصري وكل محب للإنسانية والتمدن يتمنى له بحرارة النهاية من تلك الشدائد الدموية التي تخربه ويرجو له إعادة استقلاله بإجراء حقوقه أو لم يجد مؤخرًا مبدأ الوطنية بمناسبة بعض الحوادث الحاصلة في جنوبي شرقي أوروبا نصيراً مدافعاً قوياً في نفس تلك الأمة التي داسته بأقدامها على شطوط النيل ألا ليت مصر تعود سريعاً إلى الحياة كالسابق بالسكينة والسعادة والحرية والاستقلال التي كانت تتمتع بها تحت ظل سيدها الخليفة الأعظم الذي يربطها بسلطنته العظمى روابط الدين والعوائد والجنس ولا يمكن أن يحقق هذا التمني غير الإرسالية العثمانية الأخيرة وجميع الأوروبيين الذين يرغبون سعادة الشعب المصري يفكرون كذلك أيضاً.

الاتفاق بين الدولة العلية والبلغار

ذكرت الديبا مواد الاتفاق بين الدولة العلية والبلغار الجهورية فاخترنا نشرها بما صورته

إن حكومة الروم انلي الشرقية العامة سيعهد بها إلى الأمير إسكندر أمير البلغار على الأساسات المقررة بمعاهدة برلين وما دام الأمير محافظاً على المنهج القويم أمياً من نحو كرسي السيادة وبأدلاً اجتهاداته للمحافظة على نظام وأمن الولاية وسعادة الشعب فحضرة السلطان الأعظم يثبته رأساً في وظائفه بمقتضى فرمان سلطاني يتجدد عند نهاية كل خمس سنوات وهي المدة المعينة في المادة ١٧ من معاهدة برلين وفي كل المدة التي تبقى بها الروم انلي الشرقية والبلغار مدارتين بيد واحدة فحكومة حضرة السلطان الأعظم تستلم بيدها رأساً إدارة القرى الإسلامية في ناحية كليرجالي عقيب إجراء فصلها عن الروم انلي الشرقية وكذلك القرى الإسلامية الكائنة في ناحية جبل رودوب وهي التي بقيت إلى الآن منفصلة عن حكومة الولاية المذكورة وسيعهد بتحديد تلك الناحية والقرى إلى لجنة تسمى من حضرة السلطان الأعظم والأمير البلغاري تجري أعمالها على الأماكن المراد

الخامسة عشرة وإذا تقرر هذا فنقول إن المرأة في مدة استعدادها للتوليد إذا اقترنت بالرجل في أي زمن كان من عمره بعد بلوغه الحلم تجد فيه استعداد للتلقيح لا يقصر عنه إلا لعارض غير طبيعي وأما الرجل فإذا اقترنت بها بعد بلوغها الحلم واقتصر عليها فكثيراً ما تعطل عليه مدة من عمره لا يجد فيها لزرعه نتاجاً وبيان ذلك أنه لو فرض اقترانهما من أول سن احتلامهما فيمكن توادهما إلى سن إياس المرأة وهو الخمسون فإن عاشا ستين سنة عطلت عليه المرأة عشر سنين وإن عاشا سبعين عطلت عليه عشرين إلى أن يقال إن عاشا مائة عطلت عليه خمسين وكذلك يقال إن كان مثلها في العمر واقترنت بها عند سن إياسها لداع من الدواعي وإذا تخالف معها في العمر فعلى فرض أنه أكبر منها سنناً فالغالب أنها تعطل عليه أيضاً حتى لو فرض أنه اقترنت بها وهو ابن خمسين سنة وهي بنت خمس عشرة وعاش المائة لعطلت عليه خمس عشرة وأما لو فرض أنها أكبر منه فهناك ضرره العظيم ويتفاوت حينئذ زمن التعطيل بفرض سننها وسنه وأكثر ما يتصور ذلك أنه لو اقترنت بها وعمره خمس عشرة وهي في قبيل سن الإياس لداع من الدواعي فلو ولدت منه ولداً وأيست لتعطل عليه خمس وثمانون سنة على فرض أن يعيش المائة فلو لم يكن غير ذلك التفاوت سبباً داعياً لإباحة اقتران الرجل بأكثر من امرأة لكان كافياً لأنه تبيّن أن الرجل لا يعطل على المرأة يوماً واحداً من أيام استعدادها للتوليد وهي قد تعطل عليه كثيراً من الأعوام فإباحة اقترانه بأكثر من واحدة صار يمكنه مداركة ما كان يحتمل أن يعطل عليه ثم نقول من المعلوم أن الرجل نظراً لما منحه الله تعالى من القوة على الكسب ومعاناة شدائده دون المرأة جعل هو المعيل لها والقائم بأمر نفقتها وجعلت وظيفتها بمقابلة ذلك قيامها بتدبير منزله وتربية أولادها هذا أمر كالتطبيعي للبشر ومخالفته من البعض جرى على خلاف النظام الإلهي والمألوف في الطباع ومن المعلوم أيضاً أن الفقراء القاصرين عن القيام بأعباء النفقة على الزوجة أكثر من الأغنياء القادرين على ذلك في أكثر الممالك وإن كان في بعضها يوجد ما يقارب المساواة في الغنى فالمملكة التي من القسم الأول لا شك أن الكثير من رجالها الفقراء يمتنعون عن الزواج حذراً من أعباء النفقة على المرأة بل الشريعة العادلة تحظر عليهم ذلك إذا علموا من أنفسهم أنهم يظلمون المرأة بعجزهم عن نفقتها وعند بعض الأئمة يحق للحاكم أن يفرق بين الزوجين إذا عجز الزوج عن النفقة دفعاً للظلم الذي تاباه العقول وفي هذه الأزمان نرى زيادة عدد أولئك الرجال العاجزين بانضمام من يذهبون للجنديّة فإن هؤلاء يمتنعون عن الزواج خوفاً من ترك نسائهم في مدة التجنيد بلا معيل فإذا كان الاقتران لا يباح للرجل إلا بامرأة واحدة بقيت النساء اللاتي في مقابلة الرجال الممتنعين عن الاقتران معطلات عن التوالد فتبطل الحكمة في تكثير النوع الإنساني وبقاء نموه ولكن إذا أبيع للرجل أن يأخذ أكثر من امرأة أمكن الرجال المقتردين على النفقة أن يقترنوا بأكثر من واحدة من تلك النساء اللاتي على شرف التعطيل وحينئذ لا يضيع استعداد تلك المسكينات ولا يختل النظام الإلهي وبدون ذلك تمضي أعمار تلك البائسات ولم يستفد منهن النوع الإنساني ثمرة تذكر وأما القسم الثاني من الممالك أعني التي يتقارب مساواة أهلها في الغنى يمكن فيها أن يقترن كل رجل بامرأة ولا يتعطل من نسائها أحد ولا يمكن الرجل أن يقترن بأكثر من واحدة لأنه إذا طلب ذلك لم يجده لأن الحساب قد تسدد وإن قال قائل إن هذا التفصيل يقتضي أن يباح الاقتران بأكثر من واحدة لأهل القسم الأول من الممالك دون الثاني قلنا من المعلوم أن الممالك لا تدوم على حال واحد في الفقر والغنى بل يتعاقب على كل مملكة إلى الآن على ممر الأزمان ولا يمكن ضبط ذلك وتحديد

الشاملة من جري هذه المرحلة بالنظر إلى ما تكبّوه من العناء برسوم التخمين وكلها تنطق بالشكر والدعاء لحضرة السلطان الأعظم أو ملجأ الولاية الأفخم الذي سعى بهذا العمل المبرور العائد بالنفع والموجب للدعوات الخيرية من عموم الرعايا.

(حَبْ نَمْفَائِينَ)

للدكتور بمبرج في صومطرا فإنها حبوب من المقويات العجيبة تحيي قوى الجسم الطبيعية وخصوصاً فيما إذا وجد في العصب ضعف وارتخاء.

يوجد هذا الحَب في جميع الإجزائيات الشهيرة في جميع الأقطار.

إعلان

يوجد ملابس إفرنجية أحسن جنس من جميع الأصناف آخر مودة ملبوس الرجال والأولاد بأسعار متهاودة جداً عند **وليم كرنبرك في سوق الطويلة**

إعلان

من دائرة إجراء محكمة بداية لواء طرابلس شام

إن ستة عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراط في كامل الدار الكبيرة الكائنة بالإسكلة بحارة المشتا والأوطيتين الكائنتين سفلي الدار المذكورة وهذه الدار راكبة على القهة والعقدية التي تجاه القهوة المسفورة المعدة مجالاً لها الذي يحدّها قبلةً دار للخواجة سليم وجرس ابنى الذرعوني وشرقاً الطريق العام وفيه أبواب الدار وشمالاً الطريق السالك وغرباً شاطئ البحر المالح الذي هم يتصرف الخواجات مخائيل وإلياس الحماماتي من تجار أسكلة طرابلس شام عثمانيين المباعين ببيع وفاء مع غيرهم من أملاك المذكورين مقابلة المطلوب لمسيو روسو أفندي طبيب قرانتينة طرابلس شام والخواجة إبراهيم أفندي بن جرجس الترك من وجوه أهالي الإسكلة وكذلك إلى موكلين إبراهيم أفندي المومى إليه مبلغ وقدره مائة ألف وستون ألف وأربعمائة وستة وثلاثون غرش قسطين على ستة سنوات ميلادية كل سنة ستة وعشرون ألف وسبعماية وستة وثلاثون غرش بموجب المضطبة الصادرة من جانب مديريةية الإسكلة البهية ومزيلة من مجلس إدارة لواء طرابلس شام تاريخها في ٢٥ محرّم سنة ١٣٠٠ وفي ٢٤ تشرين سنة ٩٨ تحت نومرو ٢٤ وبما أنه مستحق من هذا المبلغ ستة وخمسون ألف وأربعمائة واثنين وسبعون غرشاً وقد أرسل لهما إخبارنامه ومضت مدتها ولم يدفعاً فبناءً عليه بعد خمسة عشر يوماً من تاريخه سيطرح للمزايدة النظامية الستة عشر قيراطاً من الدار المذكورة أعلاه فمن كان له تعلق أو رغبة بذلك فليراجع المحل المقتضى ولذلك تحرر هذا من دائرة إجراء محكمة بداية لواء طرابلس شام تحريراً في ٣٠ كانون ثاني سنة ٣٠١.

مطبوعات جمعية الفنون

(كتاب إبداع الإبداع لفتح أبواب البناء)

تأليف العلامة الفاضل مكرم تلو الشيخ إبراهيم أفندي الأحذب ألفه لإفادة طلبة العلم في التصريف آجاده وأفاد وقرب البعيد بأساليب جليّة وعدد صفحاته ١٣٥ وثمانه فرنك ونصف.

(ديوان)

نادرة زمانه وفريد أوانه، الأديب البليغ الفاضل النبيه كمال الدين المعروف بابن النبيه المصري وثمانه ربع ريال مجيدي.

(ديوان)

الكاتب البليغ اللبيب والمنتشئ الفاضل الأديب الوزير أبي الفتح علي البستي صاحب الفكاهات الأدبية والمجيد في الجناسات وثمانه فرنك ونصف.

(كتاب)

أطواق الذهب في المواعظ والخطب لعلامة العجم والعرب جار الله الزمخشري وعليه شرح العلامة التحرير مكرم تلو الشيخ يوسف أفندي الأسير، وثمانه فرنك ونصف.

(عبد القادر قباني)

النساء وظلمهن وإهمال تعليمهن فهذا أمر تمنعه شريعتنا الغراء وتأمّر بمخالفته وارتكابه يعد مخالفة لأحكامها المقدّسة فذكر ذلك في كتابه لا يمس بحاسياتنا ولا كلام لنا معه فيه وأما مسألة الطلاق فقد بلغنا الآن أن البعض شارع بتأليف كتاب مسميه الطلاق والظاهر منه أن مراده الرد على الطائفة التي في مذهبها إباحت الطلاق ولا ندري بماذا يحتج فيه ولكن نورد الآن ما يبرهن أن إباحت الطلاق أمر موافق المعقول ومنعه مناف للنظام الإلهي والترتيب الطبيعي بحيث لا يخالف ذلك إلا المكابر.

تأتي

انتقاد

أحضر لنا بعض أهل الفضل عدة نسخ من قصيدة مدح بها عزتو خليل أفندي الخوري مدير الأمور الأجنبية والمطبوعات من نظم سليم أفندي العنحوري صاحب مجلة مرآة الأخلاق التي حجزتها الحكومة السنوية وأقفلت المطبعة من أجل ما بها في الشام.

وقد جاء في القصيدة المذكورة أبيات كثيرة يزدري بها الناظم بأشهر رجال العالم منها قوله

حباك نبي القوم داود شعره

وزانك في فصل الخطاب سليمان

قريض لو أن الله يسمعه لمن

قضى لتواري البحتري وحسان

أما أنت رب الشايدات وصاحب ال

سمير الذي منه لذي العرش ندمان

ملكتم زمام الشعر شرقاً ومغرباً

فكل رجال النظم عندك غلمان

بمثلك فلنتره الموالي رفعة

وتعتز إن جاءت بأخر نسوان

فما كل نهر في الفراديس كوثر

ولا كل نبت في البساتين سعدان

وعندنا أن عزتو خليل أفندي الموماً إليه لا يرضى لنفسه

هذا المدح الموجب لتفقيص الغير لكن ما الحيلة في من يقول

ويُلسع من قوله ويعود إلى مثل ما لسع منه ويزعم أنه يحسن

صنعاً فيا خيبة الأدب من شاعر نغص على الجنان حياته

واستوجب ما استوجب من تلك الفعلة المعلومة وأخيراً

استوجب إقبال المطبعة التي اتخذها لبث شعره المموه فقد أن

لنا والله معاشر أرباب الصحف الخيرية أن تكف عن غش

الناس باستعمال الترميمات في ذكر من يطلب لنفسه الشهرة

مثل الشاعر المرقوم وأملنا أنه يرعوي ويقف عند حده ولا

يتطاول على من لا يشق غبارهم يجيء سكيناً في حلبة

الفضل وإن جرى على متن الغبراء إذا جاراهم.

إلغاء قاعدة تخميس الأعراس

ورد إلينا من جانب حضرة صاحب السعادة متصرف بيروت الأكرم الإعلان الآتي

ورد تحريرات عليّة من جانب الولاية الجليّة مؤرّخة في ٣٠ كانون ثاني سنة ٣٠١ مبنية على تلغراف وارد من نظارة المالية الجليّة بتاريخ ٢٨ كانون ثاني سنة ٣٠١ مضمونه أنه صدرت الإرادة السنوية بمزايدة الواردات العشرية قرية بقرية بموجب تعليمات الأعراس المخصوصة وإحالتها إلى أهالي القرى وإذا ما قبلوا يصير إدارتها إحالةً للطالبيين وذلك اعتباراً من سنة الثلاثماية واثنين المالية وإنه سيصير إشعار المعاملة اللازمة لذلك وبناءً عليه صادر الأمر بالإعلان للأهالي من الآن عن كيفية التفصيل بإلغاء أصول التخميس من الولاية واستجلاب الدعوات الخيرية لجانب سني الجوانب السلطاني فالأمول درج ذلك في جريدتكم ثمرات الفنون ليكون ذلك معلوماً عند جميع الأهالي. في ١٣ جماد الأول سنة ٣٠٣ وفي ٤ شباط سنة ٣٠١.

ولا ريب أن هذه المنة المستفيضة من فيض مراحم الدولة العليّة من أعظم المآثر الخيرية التي يستوجب لها عليها الشكر المستفيض وقد تواردت علينا الرسائل من عكا ونابلس وأكثر جهات الولاية ناطقة بإظهار المسرورية

أوقاته وعلى فرض ذلك الضبط والتحديد فإذا كان الحكم كما قال ذلك القائل يؤول الأمر إلى الاختلاف دائماً وتبديل الحكم إلى ضده كل مدة من الزمان وربما آل الأمر إلى الحكم بإباحت الكثير من الزوجات في سنة وحظره في التي بعدها أو بالعكس إذا من الممكن أن تكون المملكة غنية وتصيح فقيرة بسنة واحدة أو بالعكس والأحكام الإلهية لا تكون بهذه المثابة ولا تفتح مثل هذه الأبواب للتبديل والتغيير الموجب ذلك تلاعب أهل الأغراض والشهوات فنتج مما تقدم أن تعدد الزوجات هو الأمر الموافق لما وضع في الطبيعة والعقل السليم خلافاً لما قاله ذلك المؤلف هذا وأما حصر إباحت تعدد الزوجات في أربع فلم يتعرض له ذلك المؤلف ولكن نذكر حكمته على سبيل فنقول أن له حكمة شرعية ليس هنا محل لذكرها لأن المؤلف المذكور ليس من أهل شريعتنا حتى تقنع أفكاره الحكم الشرعية وله حكمة عقلية على نسق ما يألّفه ويقنع به وبيانه أتا قدمنا أن الرجل العاجز عن النفقة يمتنع عن الزواج والرجل القادر عليها يقدم عليه ولا شك أن أسباب الكسب أربعة الإمارة والتجارة والصناعة والزراعة فكان البارّي تعالى أباح بمقابلة كل سبب زوجة فإذا توفرت هذه الأسباب جميعها للرجل أمكنه أخذ أربع نسوة وإذا فقد منه سبب اقتصر على الثلاث وهكذا حتى إذا فقدت الأسباب الأربعة ترك الزواج وأحاله للأغنياء وإذا وجد معه أحد هذه الأسباب متوفراً بحيث يقوم مقام سبب آخر أو أكثر أمكنه الجري في الاقتران على قدر سعته وإذا أحطت خبرة بما تقدم وبما هنا انقح لك سرّ إباحت التسري بأكثر من أربع من النساء المستقرات لأن هؤلاء النساء ليست في المملكة التي جلبن إليها رجال في مقابلتهن فإذا كان الرجال الفقراء لا يقتدرون على امتلاكهن ولم يبيحوا الاستنكار منهن للأغنياء أصبح معطلات عن التوليد فإباحت التعدد منهن للأغنياء هو عين الحكمة وهذا البيان كاف للمأمل البصير وأما ما ذكره المؤلف المذكور في كتابه بخصوص المسألة الثانية وهي أمر حجاب المرأة فنقول فيه إن حجاب المرأة أمر يقتضيه العقل السليم وتستحسنه الإنسانية والنظام الإلهي والناموس الطبيعي وبيانه إنا قدمنا أن المكلف بأمر النفقة هو الرجل وأما المرأة فلا تكلف إلا بتدبير المنزل وتربية الأولاد ولا شك أن اختلاط الرجال بالنساء يكون فيه بواعث عديدة لارتكاب الفحشاء لتوفر الداعي من الطرفين ومن المعلوم أن النظر --- ذلك النظر القبيح الذي حرّمته الشرائع وقبحته العقول لما فيه من اختلاط الأنساب وضعف التناصر وقبحه ما لا يحدو ناهيك أن الله تعالى أهلك أمماً كبيرة من أجل ارتكابه فالناموس المانع من كثرة وقوعه هو منع الاختلاط بين الرجال والنساء وذلك لا يكون إلا بلزوم أحد الفريقين للبيوت وإذا نظرنا للرجال وجدناهم بما كلفوا به من السعي على النفقة خارج المنازل لا يمكنهم لزومها والنساء نظراً لتكليفهن بتدبير المنزل صار لزومهن للمنازل موافقاً لما كلفن به فإقامتهن داخلها تكون هي عين الحكمة وإن قيل إن في إقامتهن ضرراً عليهن قلنا مهما فرض ذلك الضرر فالضرر الحاصل من الاختلاط أعظم وأشد وارتكاب أخف الضررين هو الأمر المعقول والمشروع ولذلك حكمت الشريعة عليهن بالحجاب وهذا الحكم موافق لمصلحتهن التي كلفن بها ولمصلحة النوع الإنساني وهي حفظ الأنساب على أن النساء اللاتي ينشأن من طفولتهن محجبات لا يظهر لضررهن من أثر وذلك للعادة التي يألّفنها ولا يخفى أن العادة تعد الإنسان لقبول ما يعجز عنه بدونها وقد قال ذلك المؤلف في نفس كتابه المذكور ما معناه إن الإنسان يمكنه التعود ولو على الأمور السامة بحيث أنه يتناول منها مقداراً لو تناول غير المعتاد لأضر به جداً فنحن نرى النساء المعتادات على الحجاب يتفاخرن به ويعددنه من أعظم أسباب الصيانة ويعيرون النساء المتبرجات اللاتي لا يتحرين فيه وينسبهن للقة وعدم الصون وما ذلك إلا لأنهن ألفن الحجاب ووجدنه خيراً لهن من التبذل فإذا تقرر هذا ظهر أن الحكم على النساء بالحجاب لا يحجف بحقوقهن ولا يعد ظلماً ولا خشونة خلافاً لما قاله ذلك المؤلف المجازف الذي لا دراية له بأسرار الشريعة العادلة وأما ما قاله من تحقير